



# الجامعة الوطنية للتعليم، FNE

Fédération Nationale de l'Enseignement, FNE

Tasddawit Tanamurt n UsImd

+٥٥٨٨٥٤٤٦ +٥٥٤٤٥٠١ ١ ٤٥٨٤٨

المكتب الوطني Bureau National

هاتف: 0608060000، فاكس: 0537264525

Fne\_BN@yahoo.fr www.taalim.org



الجامعة الوطنية للتعليم FNE من النقابات الأكثر تمثيلية بقطاعي التربية الوطنية والتعليم العالي

FNE, Syndicat des plus représentatifs dans les secteurs de l'Education Nationale & de l'Enseignement Supérieur

الرباط في 8 شتنبر 2017

## رسالة مفتوحة إلى السيد وزير العدل والحريات

### الموضوع: الجامعة الوطنية للتعليم تذكر بمطالبها بفتح تحقيق عاجل حول قرارات قضائية استئنافية بالرباط يشتم من ورائها رائحة الفساد

السيد وزير العدل نراسلكم مرة أخرى كما سبق أن راسلناكم وراسلنا سلفكم حول الموضوع أعلاه لنطرح عليكم ما يلي: سبق لمجموعة من عمال وعاملات معهد الأمانة للتعليم الخصوصي بسلا أن تقدموا بدعاوى يطالبون فيها بحقوقهم المنصوص عليها بقانون مدونة الشغل بسبب ما تعرضوا له من طرد تعسفي من قبل مشغلهم، وقد صدرت أحكام وقرارات استئنافية ضدهم في ماي 2017 في ملفات نزاعات شغل تقضي برفض طلباتهم بعودة إلى العمل الذي خاضوه لمدة أقل من ساعة، في إطار الجامعة الوطنية للتعليم النقابة التي ينتمون إليها العمال، اعتبرته محكمة الاستئناف بالرباط خطأ جسيماً مما ينتافي مع القوانين المعمول بها وطنياً ودولياً.

لكن محكمة النقض أنصفتهم حيث صدرت قرارات تقضي على نحو قطعي أن الإضراب الذي قاموا به هؤلاء العمال في إطار نقابتهم إضراباً مشروعاً ونقضت قرارات محكمة الاستئناف بالرباط وأرجعت الملفات لنفس المحكمة لتتقيد بنقطة الإحالة هذه والمتمثلة في التقيد بكون الإضراب مشروعاً وأنه لا يعد بطلاً جسيماً، حيث أن الفصل 369 من قانون المسطرة المدنية يلزم محكمة الإحالة بالتقيد بنقطة الإحالة هذه والحكم وفقاً.

إلا أننا فوجئنا بأن محكمة الاستئناف بالرباط تصدر قرارات في هذه الملفات المذكورة أعلاه ضداً على مقتضيات الفصل 369 من قانون المسطرة المدنية وضداً على نقطة الإحالة ونقضت مرة أخرى بأن الإضراب الذي قاموا به العمال خطأ جسيم وحكمت لهذا السبب برفض طلباتهم وذلك بالرغم من أن المناقشات التي تمت أمامها بعد النقض لم يدل أثناءها بأي عنصر أو حجة على أساسها قد يقال أنه سبب جديد طرح لأول مرة أمام محكمة الاستئناف وبعد النقض. إن هذه القرارات صدرت ضد القانون ومست بمصالح العمال وأضررت بهم وحرمتهم من حقوقهم وجاءت منحازة لصالح مشغلهم دون وجه حق وضداً على القانون، وأن الإضراب الذي خاضوه لمدة أقل من ساعة كان مشروعاً وغرضه هو تحسين أوضاعهم التشغيلية كما أكدت ذلك محكمة النقض، وتجدون رفقته الأحكام الصادرة في هذه الملفات للتأكد من صحة شكايتنا هذه.

وقد تقدمنا إليكم، السيد وزير العدل، بطلبنا المؤرخ في 5 يوليوز 2017 قصد سحب باقي الملفات المدرجة بمحكمة الاستئناف بالرباط لدى الهيئة القضائية التي بنت فيها مع إحالتها على هيئة أخرى للبحث فيها، ما دام ثبت ضدها خرقها السافر للقانون ومقتضيات الفصل 369 من قانون المسطرة المدنية وانحيازها للطرف المحكوم لصالحه ظلماً وعدواناً، وهي ملفات رائجة أمام محكمة الاستئناف بالرباط من بينها بجلسة الثلاثاء 12 شتنبر 2017.

السيد الوزير، إننا نقوم بإشعاركم مرة أخرى للتحقيق العاجل في هاته الأحكام التي سلبت حقوق العمال دون وجه حق، ومثلت ظلماً ضدهم لصالح هذا المشغل الذي يستقوي بنفوذه المالي، رغم أن حقهم منحتهم لهم محكمة النقض أعلى هيئة قضائية بالمغرب ولا حق لمحكمة الاستئناف أن تخرق قرارات محكمة النقض وتقضي ضدهم بحرمانهم من حقوقهم المخولة لهم قانوناً.

كما نخبركم أنه أدرج أمام محكمة النقض بجلسة يوم الثلاثاء 12 شتنبر 2017 المقبل عدداً من الملفات المتعلقة بنفس الوقائع وجهدنا بصدها مذكرات بتاريخ 11 غشت 2017 نوضح فيها أن محكمة النقض أصدرت سابقاً قرارات تنصف العمال، ونخاف أن يتدخل رب العمل وتصدر محكمة النقض قرارات مخالفة للقرارات التي أصدرتها نفس المحكمة في نفس الموضوع وستكون فضيحة قضائية.

وتقبلوا أصدق مشاعرنا والسلام.

عن المكتب الوطني

للجامعة الوطنية للتعليم FNE

الكاتب العام الوطني:

الإدريسي عبد الرزاق